

## اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المبراهيم

الى عاصمة ملكه السيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السيد  
من سفرته الميمونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في ١٤/٥/١٩٨٦

١٩٨٦/٥/١٤

رئيس الوزراء  
زيد الرفاعي



الجريدة الرسمية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

٣٣٩٨ : السبت ٩ رمضان سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٧ ايار سنة ١٩٨٦ م العدد

## المقررات

صفحة

- |     |                        |  |
|-----|------------------------|--|
| ٩٢٥ | قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦ | قانون الانتخاب لمجلس النواب  |
| ٩٤٠ | نظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦  | نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الاردنية  |
| ٩٤١ | نظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٦  | نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام  |
| ٩٤٢ | نظام رقم ٣٤ لسنة ١٩٨٦  | نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء الشوبك  |
| ٩٤٣ |                        | اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة سلطنة عمان  |
| ٩٤٥ |                        | بروتوكول التعاون في مجال الشباب والرياضة بين وزارة الشباب في المملكة الاردنية الهاشمية ووزارة الشباب في الجمهورية العراقية |
| ٩٤٧ |                        | قرارات صادرة عن الديوان الخامس بتفسير القوانين   |



مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأشهر

## نحو الحسب للفصل من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٢١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الاتي ونأمر بإصداره ونأمر  
الى تواتين الدولة :-

قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦

قانون الانتخاب لمجلس النواب

الفصل الاول

تعريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٨٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الاردني	: كل شخص ذكر ام انثى اكتسب الجنسية الاردنية بمقتضى احكام قانون الجنسية الاردنية .
الناخب	: كل اردني له الحق في انتخاب اعضاء مجلس النواب .
القتراع	: كل ناخب يمارس حقه الانتخابي .
المرشح	: كل اردني قبل طلب ترشيحه للانتخابات النيابية وفق احكام هذا القانون .
النائب	: كل اردني تم انتخابه لعضوية مجلس النواب .
الحاكم الاداري	: المحافظ في المحافظة والمنصرف في اللواء ومدير القضاء في القضاء كل ضمن منطقة اختصاصه .
الدائرة الانتخابية	: كل جزء من المملكة خصص له مقعد او اكثر من المقاعد النيابية بموجب احكام هذا القانون .
منطقة الانتخاب الفرعية	: كل جزء من الدائرة الانتخابية يعين فيه مركز او عدة مراكز للاقتراع .
مركز الاقتراع	: المكان الذي يعينه الحاكم الاداري ضمن دائرته الانتخابية لاجراء عملية الاقتراع فيه .
لجنة اعادة النظر	: اللجنة المشكلة في كل دائرة انتخابية برئاسة الحاكم الاداري وعضوية احد القضاة واحد امراء سجل دائرة الاحوال المدنية .
اللجنة المركزية	: اللجنة المشكلة في كل دائرة انتخابية بمقتضى هذا القانون .
البطاقة الانتخابية الشخصية	: بطاقة الانتخاب الشخصية للناخب التي يصدرها وزير الداخلية بمقتضى هذا القانون .

## الفصل الثاني

### حق الانتخاب

المادة ٣ - ١ - لكل اردني اتمل تسع عشرة سنة شمسية من عمره الحق في انتخاب اعضاء مجلس النواب اذا كان اسمه مسجلا في أحد الجداول الانتخابية النهائية .

ب - يحرم من ممارسة حق الانتخاب :-

١ - من كان محكوما عليه بالسجن لمدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يمض عشرين سنة .

٢ - من كان محكوما عليه بالامالة ولم يستعد اعتباره .

٣ - من كان محجورا عليه لذاته ولم يرفع الحجر عنه او لاي سبب آخر ولم يرفع الحجر عنه .

المادة ٤ - لا يجوز للناخب ان يستعمل حقه في الاقتراع في غير مركز الاقتراع المسجل اسمه فيه ، كما لا يجوز له استعمال هذا الحق اكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد .

المادة ٥ - يوقف استعمال حق الانتخاب عن ناخبين في القوات المسلحة الاردنية والامن انعام والدفاع المدني وذلك ليلة رجوعهم في الخدمة الفعلية .

## الفصل الثالث

### جداول الناخبين

المادة ٦ - تنظم جداول الناخبين لكل دائرة انتخابية تتضمن اسماء الناخبين من ابناء تلك الدائرة الانتخابية او المقيمين فيها عادة ولا يجوز ان يسجل اي ناخب في اكثر من جدول واحد للناخبين .

المادة ٧ - ١ - يتم اعداد جداول الناخبين من قبل لجنة او اكثر يعينها الحاكم الاداري لكل مدينة او بلدة او قرية او حي في دائرته الانتخابية تسمى « لجنة تنظيم جداول الناخبين » تتألف من رئيس وعضوين جميعهم من موظفي الحكومة .

ب - تتولى اللجنة او اللجان المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة اعداد جداول الناخبين بمقتضى التعليمات والاجراءات والموايد التي يحددها وزير الداخلية وذلك في حدود احكام هذا القانون .

المادة ٨ - يعتد دفتر العائلة الصادر من دائرة الاحوال المدنية دون غيره في تسجيل من له حق الانتخاب في جداول الناخبين ، وتوضع اشارة على الدفتر لتضمن الدلالة على تسجيل الناخب في الجدول الخاص بالدائرة الانتخابية التي يقيم فيها .

المادة ٩ - ١ - يجب ان يتضمن جدول الناخبين هوية الناخب كاملة كما هي واردة في دفتر العائلة بما في ذلك اسمه ومحل ولادته وتاريخها وديانته ومهنته ومكان اقامته ورقم دفتر العائلة ومكان وتاريخ مسجوره .

ب - تقوم لجنة تنظيم جداول الناخبين باعداد جداول الناخبين على ثلاث نسخ تقدمها موقعة منها الى الحاكم الاداري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تأليف اللجنة ، ويوقع الحاكم الاداري على النسخ المذكورة ويحتفظ بواحدة منها لديه ، ولا يجوز تعديل اي نسخة من هذه النسخ الا في ما يتعلق بالتصحيح طبعا للقرارات التي تصدر بذلك وفق احكام هذا القانون ، اما النسختان الباقيتان فتعرض خلال ثلاثة ايام من تاريخ تقديم نسخ الجداول اليه ، واحدة منها في مكان ظاهر في مركز الحاكم الاداري ، والنسخة الثانية تعرض في مكان بارز في الحي او القرية ذات العلاقة ، وفي مكان عام يعينه الحاكم الاداري . ويكون العرض لمدة عشرة ايام ، وعلى المختار ان الجهة المكلفة بالعرض ان يقدم ورقة ضبط موقعة منه ومن اعضاء الهيئة الاختيارية تثبت عرض الجدول بالمصورة المذكورة .

هكذا من المأهول



ج - لكل من لم يرد اسمه في جدول الناخبين بغير حق أو حصل خطأ في البيانات الخاصة بقرده ، ان يطلب ادراج اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة به ، وله ان يعرض على قديمه من لسن لهم حق الانتخاب وعلى اغفال قيد اسماء من لهم هذا الحق ، ويقدم الاعتراض كتابة وبدون طوابيع الى لجنة اعادة النظر المشكلة بموجب هذا القانون خلال سبعة ايام من تاريخ اعلان الجداول.

د - تبت لجنة اعادة النظر في الاعتراضات المقدمة لها في غضون ثلاثة ايام من تقديم الاعتراض وتكون قراراتها قابلة للمراجعة بدون استرسوم امام محكمة بداية المنطقة خلال خمسة ايام من تاريخ التبليغ وعلى المحكمة ان تبت في الابر خلال خمسة ايام بصورة قطعية ، وتبلغ محكمة البداية لجنة اعادة النظر جميع القرارات التي تصدرها خلال ثلاثة ايام .

هـ - تضع لجنة اعادة النظر جداول نهائية لجميع ناخبي الدائرة الانتخابية ، ويقوم الحاكم الاداري باتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة .

و - تعتمد الجداول النهائية في الانتخابات النيابية العامة أو الفرعية في خلال السنة وحتى النصف الاول من شهر آب وتجرى عملية الاقتراع بموجبها .

المادة ١٠ - تقوم لجنة اعادة النظر خلال النصف الاول من شهر اب من كل سنة بتفتيح جداول الناخبين المعادة للدائرة الانتخابية التي تدخل ضمن اختصاصها وجراء عمليات الانساق والشطب فيها اعتيادا على البيانات والمعلومات التي ترددها من الدوائر الرسمية ذات العلاقة وتدون اسباب الاخفاة والشطب في الحفل الخاص بالملاحظات في تلك الجداول ويشتراط في ذلك ان لا تتعارض تلك البيانات والمعلومات مع قيود دائرة الاحوال المدنية ولكل شخص ان يطلب من اللجنة تسجيل اسمه في جدول الناخبين اذا كانت الشروط القانونية للناخب متوفرة فيه .

المادة ١١ - يترتب على المحاكم المختصة في كل الدوائر الانتخابية تزويد لجنة اعادة النظر في تلك الدائرة خلال المدة الواقعة بين (١٥) و (٣٠) نوز من كل سنة بقائمة تتضمن موجزا عن الاحكام المتعلقة بالانقلاص والحجر وتلك التي تقضي بالسجن لمدة تزيد على سنة في الجرائم غير السياسية ولم يشملها عفو كما يترتب على دوائر الاحوال المدنية ان تزود تلك اللجنة خلال المدة المذكورة بقائمة باسماء الاشخاص الذين اكملوا التاسعة عشرة من اعمارهم او تولفوا خلال الاثني عشر شهرا السابقة للبدء التي تشملها اجراءات اعادة النظر في جداول الناخبين .

المادة ١٢ - تقوم لجنة اعادة النظر بعد انتهاء المدة المحددة لانتهاء اعمالها مباشرة بمقتضى احكام المادة ١٠ من هذا القانون بعرض جداول تتضمن اسماء الناخبين في الدائرة الانتخابية بعد اجراء عمليات الانقلاص والشطب عليها لمدة اسبوع واحد وذلك فيمكن علم وبارز يحدده الحاكم الاداري والتتويه عنها بالصحة المطبوعة .

المادة ١٣ - لكل شخص لم يرد اسمه في الجداول المنصوص عليها في المادة ١٢ من هذا القانون بغير حق أو وقع خطأ في البيانات الخاصة بقرده في تلك الجداول ان يقدم اعتراضا عليها الى لجنة اعادة النظر وذلك خلال عشرة ايام من تاريخ عرضها ، كما يجوز لأي شخص مسجل في جداول الناخبين ان يعترض خلال المدة نفسها على قيد أي شخص آخر في تلك الجداول يرى ان ليس له حق الانتخاب أو على اغفال قيد شخص يرى ان له مثل ذلك الحق .

المادة ١٤ - على لجنة اعادة النظر اصدار قراراتها بشأن الاعتراضات التي قدمت اليها بمقتضى المادة ١٣ من هذا القانون خلال ثلاثة ايام من تاريخ انتهاء مدة الاعتراض وتبليغ قراراتها للمعترضين حال صدورهما وتكون قابلة للطعن لدى محكمة البداية في المنطقة الانتخابية خلال ثلاثة ايام من تاريخ تبليغها وعلى المحكمة ان تبطل فيها خلال خمسة ايام من تقديمها وتكون قراراتها قطعية غير قابلة للطعن امام أي مرجع آخر ، ويترتب عليها تبليغها للسري رئيس لجنة اعادة النظر خلال ثلاثة ايام من تاريخ صدورها لتنفيذها .

المادة ١٥ - تمنع لجنة اعادة النظر في كل دائرة انتخابية جداول انتخابية نهائية لجميع الناخبين فيها بعد اكتسابها الصفة القانونية بسبب عدم الاعتراض عليها بمقتضى احكام المادة ١٣ من هذا القانون أو لاكتساب القرارات الصادرة بشأن الاعتراضات عليها الدرجة القطعية بمقتضى احكام المادة ١٤ منه وترسل اللجنة نسخة منها الى وزارة الداخلية لحفظها .

المادة ١٦ - تعتمد في الانتخابات النيابية العامة أو الفرعية التي تجري خلال أي سنة جداول الناخبين التي تم تنظيمها بصورة نهائية بمقتضى احكام المادة ١٥ من هذا القانون .

### الفصل الرابع

#### الترشيح لعضوية مجلس النواب

المادة ١٧ - بعد ان يصدر الملك امره باجراء الانتخابات لمجلس النواب بمقتضى احكام الفقرة (١) من المادة ٣٢ من الدستور يتخذ مجلس الوزراء قرارا بتعيين تاريخ الانتخاب ويعلنه رئيس الوزراء وينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ١٨ - يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب ما يلي :-

أ - ان يكون اردنيا منذ عشر سنوات على الاقل وان لا يدعم جنسية أو حماية اجنبية .

ب - ان يكون ناخبا مسجلا في احد جداول الناخبين النهائية .

ج - ان يكون مكلا ثلاثين سنة شمسية من عمره في نهاية مدة الترشيح .

د - ان يكون غير محكوم عليه بالسجن مدة تزيد على سنة واحدة بجريمة غير سياسية ولم يف عنه وان لا يكون محكوما عليه بجناية أو جنحة اخلاقية .

هـ - ان لا يكون منتظما الى تنظيم غير مشروع والتنظيم هو كل حزب أو تنظيم تتألى مبادئه واهدافه وغايته مع احكام الدستور .

و - ان لا تكون له نفعة مالية لدى احدى دوائر الحكومة بسبب عقد من غير عقود استتجار الاراضي والاملاك ولا ينطبق ذلك على من كان مساهبا في شركة اعضاؤها اكثر من عشرة اشخاص .

ز - ان لا يكون من اقارب الملك في الدرجة التي تعين بقانون خاص .

المادة ١٩ - يجوز لأي شخص ان يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب في دائرة انتخابية واحدة .

المادة ٢٠ - لا يجوز للموظفين في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة الذين يتقاضون راتبيا من خزينة الدولة أو الصناديق العامة التابعة لها أو الخاضعة لادارتها كما لا يجوز لموظفي الهيئات الدولية ورؤساء المجالس البلدية والقروية ان يرشحوا انفسهم لعضوية مجلس النواب الا اذا قدموا استقالاتهم من وظائفهم قبل شهر واحد على الاقل من التاريخ المحدد لاجراء الانتخابات وللجهة الرسمية المختصة قبول الاستقالة أو رفضها وتعتبر مقبولة حكما اذا لم يصدر القرار بشأنها خلال عشرة ايام من تاريخ تقديمها .

المادة ٢١ - يبدأ الترشيح لعضوية مجلس النواب قبل اليوم المحدد لاجراء الاقتراع بخمسة وعشرين يوما ويستمر ادة ثلاثة ايام ولا يقبل أي ترشيح يقدم بعد انتهائها .

المادة ٢٢ - أ - على كل من يرغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب ان يدفع لمدير المالية في الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه مئبيلغ (٥٠٠) دينار يقيد ايرادا للخزينة غير قابل للاسترداد في أي حالة من الحالات .

ب - يقدم طلب الترشيح من المرشح على نسختين الى الحاكم الاداري في الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه فيها متضمنا اسم مكان ولادته وديانته ومكان اقامته والمقعد الذي يرشح نفسه له مرفقا به الوثائق الثبوتية وسائر البيانات المطلوبة بمقتضى احكام هذا القانون ، ويعطى مقدم الطلب اشعارا من الحاكم الاداري يسلم عليه ويجوز تقديم طلب الترشيح على النموذج الذي يقرره وزير الداخلية .

كل من الأشهر

المادة ٢٢ - على الحاكم الإداري أن يتأكد من مطابقة الطلب والوثائق والبيانات المقدمة من المرشح لشروط الترشيح الواردة في هذا القانون وأن يصدر قراره بقبول الطلب أو رفضه وغنا لذلك خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه .

المادة ٢٤ - إذا قرر الحاكم الإداري رفض طلب الترشيح لعدم مطابقته لاحكام هذا القانون فلطالب الترشيح أن يعترض على القرار خلال يومين من تاريخ تبلغه له لدى محكمة البداية التي تقع الدائرة الانتخابية ضمن اختصاصها وعلى المحكمة الفصل في الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تقديمه اليها ويكون قرارها قطعياً وعلى الحاكم الإداري بيان أسباب الرفض في قراره .

المادة ٢٥ - يحتفظ الحاكم الإداري بنسخة من طلبات الترشيح التي قبلها أو التي صدر قرار محكمة البداية بقبولها ، ويسجلها في سجل خاص حسب تاريخ تقديم كل منها اليه ويترتب عليه تنظيم قائمة بأسماء أولئك المرشحين وعرضها في أماكن عمومية وبارزة في الدائرة الانتخابية وذلك حال اكتمال اكتساب طلبات الترشيح الدرجة النهائية أو القطعية ونشر ذلك في صحيفتين يوميتين ، تحلثين على الأقل .

المادة ٢٦ - لكل ناخب الطعن في قبول ترشيح أي من المرشحين في دائرته الانتخابية لدى محكمة العدل العليا خلال ثلاثة أيام من تاريخ عرض قوائم المرشحين المنصوص عليها في المادة ٢٥ من هذا القانون ويترتب على المحكمة الفصل في الطعن خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه اليها .

المادة ٢٧ - على الحاكم الإداري أن يعلن عن التعديلات التي أدخلت على قائمة المرشحين بموجب قرارات محكمة العدل العليا فور تبلغه لها وذلك بالطريقة ذاتها التي تم الإعلان بها عن قائمة المرشحين بمقتضى احكام المادة ٢٥ من هذا القانون وتعتبر هذه القائمة هي القائمة النهائية للمرشحين للانتخابات النيابية .

المادة ٢٨ - إذا تبين أن عدد المرشحين في القائمة النهائية في أي دائرة انتخابية مساوٍ لعدد المقاعد النيابية المخصصة لهذه الدائرة فيعتبر أولئك المرشحون منتخبين عنها بالتزكية .

المادة ٢٩ - تعفى من الرسوم والطوابع الاستعدادات والاعتراضات والطعون التي تقدم بموجب هذا القانون كما تعفى منها القرارات الصادرة بشأنها عن المحاكم والهيئات واللجان والحاكم الإداري .

المادة ٣٠ - يجوز لأي مرشح أن يسحب ترشيحه قبل نهاية الدوام الرسمي لليوم السابق للاقتراع .

#### الفصل الخامس

##### الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لها

المادة ٣١ - تقسم المملكة الأردنية الهاشمية الى عدد من الدوائر الانتخابية وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون ويخصص لكل منها المقاعد النيابية المبنية عليه وذلك اعتباراً من أول انتخاب عام لمجلس النواب يتقرر اجراؤه بعد نفاذ احكام هذا القانون وبمقتضى الاجراءات المنصوص عليها فيه .

#### الفصل السادس

##### العمليات الانتخابية

المادة ٣٢ - يكون الاقتراع على انتخاب النواب علنياً وسرياً وعلى درجة واحدة .

المادة ٣٣ - يجري الاقتراع على انتخاب اعضاء مجلس النواب في يوم واحد لجميع الدوائر الانتخابية على انه يجوز لوزير الداخلية أن يعين يوماً خاصاً لكل دائرة انتخابية أو لأي عدد منها إذا اقتضت ذلك سلامة الانتخاب والمصلحة العامة .

المادة ٣٤ - ١ - تشكل في كل دائرة انتخابية لجنة مركزية برئاسة الحاكم الإداري وعضوية رئيس محكمة البداية أو أحد قضاة الصلح في الدوائر التي لا توجد فيها محكمة بداية واحد وموظفي الحكومة يعينه وزير الداخلية وتكون هذه اللجنة القيام بالمهام المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - يقسم رئيس واعضاء اللجنة المركزية قبل مباشرتها العمل بينا أمام وزير الداخلية بأن يقوموا بمهمتهم بأمانة وحيداً .

المادة ٣٥ - يصدر وزير الداخلية بملاقة انتخاب شخصية لكل ناخب ويجب أن تتضمن البطاقة الانتخابية الشخصية صورة الناخب . وهويته الكاملة بأخوذة عن دفتر العائلة الصادر عن دائرة الأحوال المدنية ودائرتيه الانتخابية ومركز الاقتراع فيها الذي يحق له التصويت فيه ، ورقبه في جدول الناخبين في ذلك المركز ، وتكون البطاقة الانتخابية الشخصية صالحة لمدة وفي الأحوال وضمن الشروط التي يقرها وزير الداخلية في هذه البطاقة نفسها أو بمقتضى تعليمات يصدرها .

المادة ٣٦ - ١ - على الحاكم الإداري أن يصدر خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اتمام اجراءات التسجيل أو اعادة النظر في الجداول الانتخابية في الدائرة الانتخابية التابعة له واكتسابها الدرجة القطعية وفقاً لاحكام المادتين (١٢) و (١٥) من هذا القانون قراراً ينشر في الجريدة الرسمية وفي الصحف المحلية وبأي وسيلة أخرى يراه ضرورية يتضمن ما يلي : -

١ - تقسيم الدائرة الانتخابية الى مناطق انتخابية فرعية .

٢ - تخصيص مركز أو أكثر للاقتراع لكل من تلك المناطق الانتخابية الفرعية مع بيان عدد الناخبين في كل مركز على أن لا يزيد ذلك العدد على سبعة ناخب في أي حالة من الحالات .

٣ - دعوة الناخبين المسجلة أسماؤهم في تلك الجداول الانتخابية النهائية للحصول على البطاقة الانتخابية الشخصية وذلك من الجهات التي يعينها وخلال المدة التي يحددها في قراره .

ب - على الحاكم الإداري أن يراعي في القرار الذي يصدره بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه المادة عدد الناخبين في المناطق الانتخابية الفرعية التي يحددها ومراكز الاقتراع التي يخصصها لكل منها وطرق ووسائل المواصلات المتوفرة فيها وذلك لتسهيل وصول الناخبين الى تلك المراكز .

ج - تعتبر المناطق الانتخابية الفرعية ومراكز الاقتراع المخصصة لكل منها كما تم تحديدها في قرار الحاكم الإداري الصادر بمقتضى احكام الفقرة (١) من هذه المادة وفي أي قرار معدل له يصدره بعد ذلك معتمدة في أي انتخابات نيابية عامة أو فرعية تجري في أي وقت بعد نشر ذلك القرار أو القرار المعدل له حسب مقتضى الحال على أن يعاد نشرها عند اجراء انتخابات عامة أو فرعية .

المادة ٣٧ - لأي ناخب الاعتراض لدى وزير الداخلية على القرار الذي يصدره الحاكم الإداري بمقتضى احكام المادة ٣٦ من هذا القانون بإنشاء مركز اقتراع في المنطقة الانتخابية الفرعية المسجل اسمه فيها أو بنقل أي مركز اقتراع فيها على أن يقدم الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشر القرار وأن يصدر الوزير قراره بشأن الاعتراض خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديمه اليه ويكون قراره قطعياً غير قابل للطعن لدى أي جهة إدارية أو قضائية .

المادة ٣٨ - ١ - تتولى الاشراف على كل مركز اقتراع هيئة اقتراع من موظفي الحكومة يعينها الحاكم الإداري ويعين رئيساً لها من بينهم لا تقل درجته عن السابعة وله أن يعين موظفين آخرين لمساعدتها في أعمالها على أنه لا يجوز تعيين أي موظف في هيئة الاقتراع إذا كانت بينه وبين أحد المرشحين في الدائرة الانتخابية قرابة حتى الدرجة الرابعة .

ب - يقسم كل من رئيس وعضوي هيئة الاقتراع أمام اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية البين بأن يقوم بمهمته بنزاهة وأمانة وحيداً وتم وذلك قبل البدء بعملية الانتخاب .

ج - إذا غاب اعضاء هيئة الاقتراع أو غلب رئيسها أو أي من عضويتها فيعين الحاكم الإداري في الحال هيئة اقتراع أخرى أو من يحل محل رئيسها أو العضو الغائب حسب مقتضى الحال .

المادة ٣٩ - يبدأ الاقتراع في اليوم المحدد للانتخابات النيابية العامة أو الفرعية من الساعة السابعة من صباح ذلك اليوم وينتهي في الساعة السابعة من مساءه ولرئيس هيئة الاقتراع تحديد هذه المدة حتى الساعة التاسعة من ذلك المساء .



المادة ٤٠ - لكل مرشح أو من ينتدبه خطيا أن يحضر ويراقب عملية الاقتراع في أي مركز من مراكز الاقتراع على أنه لا يجوز لأي مرشح أن يكون له في أي من تلك المراكز أكثر من مندوب واحد في الوقت نفسه .

المادة ٤١ - على رئيس هيئة الاقتراع أن يمنع القيام بأي عمل أو محاولة القلم به في مركز الاقتراع إذا كان من شأنه التأثير على حرية الناخبين في الإدلاء بأصواتهم وله أن يطلب من أي شخص يقوم بذلك أو يحاول القيام به مغادرة مركز الاقتراع وأن يطلب من رجال الأمن العام إخراجهم منه بالقوة إذا رفض ذلك .

المادة ٤٢ - بالرغم مما ورد في هذا القانون يحق لرؤساء وأعضاء منظمات الاقتراع والموظفين المكلفين بالعمل معها وللرشحين أو للمندوبين عنهم أن يمارسوا حق الانتخاب في مركز الاقتراع المعين لهم وفي هذه الحالة تسجل أسماء هؤلاء الناخبين في قائمة إضافية يؤثر عليها بإسداء من استعمل منهم حقه في الانتخاب في ذلك المركز ويفكر فيها سبب اقتراح كل منهم في غير المركز المسجل اسمه فيه .

المادة ٤٣ - أ - يجري الاقتراع بواسطة أوراق تملع عليها عبارة وزارة الداخلية ومختم بخاتم الدائرة الانتخابية ويوقع على ظهرها رئيس هيئة الاقتراع

ب - على هيئة الاقتراع قبل الشروع في الاقتراع التحقق من عدد الأوراق التي تسلمتها وإذا تبين أن عددها يقل عن العدد المطلوب فعلى رئيس الهيئة أن يطلب في الحال من الحاكم الإداري اكتمال العدد الناقص .

المادة ٤٤ - أ - يكون صندوق الاقتراع على الشكل الموحد الذي يقره وزير الداخلية ويكون لكل صندوق ثلاثة أقفال مخفية وفتحة واحدة تسحب بالداخل ورقة الاقتراع فقط في الصندوق .

ب - قبل البدء في الاقتراع ينتخب رئيس هيئة الاقتراع صندوق الاقتراع أمام الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم ليتحققوا من خلوه ثم يغلونه بالقفاله الثلاثة ويحتفظ هو وكل عضو من هيئة الاقتراع بفتحة واحدة من مفاتيحها وينظم بذلك محضرا توقعه الهيئة مع من يرغب من أولئك الحاضرين .

المادة ٤٥ - يكون لكل مركز اقتراع معزول واحد على الأقل يتم وضعه في داخله بحيث لا يحجب عن الحاضرين عملية الاقتراع التي تجري في المركز وتعلق في داخله قائمة بأسماء المرشحين في الدائرة الانتخابية ويزود بالقلم ليستعملها الناخبون .

المادة ٤٦ - أ - يحضر الناخب أمام هيئة الاقتراع في مركز الاقتراع المدرج اسمه في جدول الناخبين الموجود في ذلك المركز وبعد أن يتحقق رئيس الهيئة من وجود اسمه في ذلك الجدول ومن شخصيته بموجب بطاقته الانتخابية الشخصية يضع على يده في الجدول إشارة تدل على حضوره ويسلمه ورقة الاقتراع بعد أن يوقعها ويطلب منه التوجه إلى المعزل ليستعمل حقه في الاقتراع ويشترط في ذلك أن لا يسمح لأي شخص بالاقتراع إلا إذا أبرز بطاقته الانتخابية الشخصية لهيئة الاقتراع .

ب - على الناخب أن يكتب أسماء المرشحين الذين يرغب في انتخابهم على ورقة الاقتراع التي تسلمها من رئيس هيئة الاقتراع ويعود إلى صندوق الاقتراع ليضعها فيه ويحق للناخب إذا كان أميا أن يكلف رئيس الهيئة بكتابة أسماء الذين يريد انتخابهم على أن يظن رئيس الهيئة الأسماء عليه بعد كتابتها بمسح من هيئة الاقتراع .

المادة ٤٧ - تتولى هيئة الاقتراع الفصل في الاعتراضات التي يقدمها المرشحون أو المندوبون عنهم على إجراءات الاقتراع فور تقديمها ويكسبون قراراتها بشأنها قطعيا .

### الفصل السابع

#### عمليات فرز الأصوات وإعلان النتائج

المادة ٤٨ - أ - بعد الانتهاء من عملية الاقتراع تنظم هيئة الاقتراع محضرا توقعه مع من يرغب من الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم يتضمن ما يلي : -

- ١ - عدد الناخبين المسجلين في قائمة الناخبين في مركز الاقتراع .
- ٢ - عدد الناخبين الذين مارسوا حق الاقتراع .
- ٣ - عدد الأوراق التي سلمت لهيئة الاقتراع .
- ٤ - عدد الأوراق التي استعملت في الاقتراع والتي بقيت دون استعمال والأوراق التي اثلت وسبب اثلتها .

ب - يوضع المحضر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة والأوراق التي بقيت دون استعمال على أجزاء العلوي من صندوق الاقتراع ويلف معها بقطعة قماش تثبت برابط يختم عقده بخاتم هيئة الاقتراع .

ج - تنقل هيئة الاقتراع صندوق الاقتراع مع مفاتيحه الثلاثة وخاتنها وجداول الناخبين إلى مركز الدائرة الانتخابية وتسليمها إلى اللجنة المركزية مقابل إيصال رسمي يوقعه رئيسها .

المادة ٤٩ - أ - تجري عملية فرز أصوات المقترعين بإشراف اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية ويجوز لها أن تؤلف لجانا فرعية لمساعدتها في أعمالها بما في ذلك فرز الأصوات على أن تتألف كل لجنة من تلك اللجان برئاسة أحد القضاة النظاميين أو الشرعيين أو من موظفي الحكومة الذين لا تقل درجة أي منهم عن الثانية وعضوية اثنين آخرين من الموظفين .

ب - تعين اللجنة المركزية كتابين أو أكثر لكل لجنة من لجان الفرز الفرعية لمساعدتها في إحصاء الأصوات التي نالها كل من المرشحين .

ج - يقسم رئيس وأعضاء لجان الفرز الفرعية والكتاب يمنا أمام اللجنة المركزية بأن يقوموا بمهمتهم بإمانة وحياد وذلك قبل مباشرتهم العمل ويحق لكل مرشح أو من يمثله بكتاب خطي بمصدق من الحاكم الإداري أن يحضر ويراقب عملية الفرز ولا يحق لأحد غيره ممارسة هذا الحق .

المادة ٥٠ - يفتح الصندوق من قبل رئيس لجنة الفرز الفرعية بحضور عضويها وأمام الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم وفي حالة فقدان مفاتيح الصندوق الثلاثة أو أي واحد منها يتخذ رئيس اللجنة التدابير اللازمة لفتح الصندوق بالطريقة أو الوسيلة التي يراها ضرورية وبعد أن تحصي اللجنة الأوراق الموجودة بداخله يبدأ رئيسها أو أحد أعضائها بقراءة الأسماء المدونة على الورقة الموجودة بداخله بصوت يسمعه الحاضرون ويصور فتتيح لهم الاطلاع على أوراق الاقتراع عند قراءتها وتسجيل الأصوات التي نالها المرشحون تحت رقابة لجنة الفرز على كشافين منفصلين يوقعها رئيس اللجنة ومضواها .

المادة ٥١ - إذا تبين بعد فرز الأصوات في أي صندوق اقتراع أن عدد الأوراق فيه يزيد أو ينقص بأكثر من ٥٪ من عدد المقترعين لذلك الصندوق يعتبر الاقتراع الخاص به لاغيا ويعاد في اليوم التالي أو الذي بعده وفقا لما يحدده الحاكم الإداري .

المادة ٥٢ - أ - إذا اشتملت أي ورقة اقتراع على عدد من أسماء المرشحين يزيد على عدد النواب المطلوب انتخابهم تحذف الزيادة من أدنى الورقة بالنسبة لكل فئة من نواب الدائرة الانتخابية وتعتبر بقية الأسماء وأما إذا كان عدد أسماء المرشحين في ورقة الاقتراع أقل من عدد النواب المطلوب انتخابهم فتعتبر الأسماء الواردة فيها .

ب - إذا تضمنت ورقة الاقتراع اسم شخص غير مرشح فيحذف منها وتبقى بقية الأسماء معتبرة وإذا تكرر اسم مرشح لأكثر من مرة فيؤخذ اسمه مرة واحدة ويحذف من الورقة ما تكرر من اسمه . ج - إذا لم يكن اسم أحد المرشحين في ورقة الاقتراع واضحا ولكنها تشتمل على قرائن تكفي للدلالة عليه وتنبع من الالتباس فيعتبر الاسم على أنه لذلك المرشح .

كل من التمس

المادة ٥٣-١ - مع مراعاة الحالات الأخرى التي تعتبرها ورقة الاقتراع باطله بمقتضى أحكام هذا القانون تعد ورقة الاقتراع باطله ولا تدخل في حساب الأصوات في أي من الحالات التالية :

١. إذا كانت الورقة غير مختومة بخاتم وزارة الداخلية وخاتم الدائرة الانتخابية وغير موقعة من رئيس هيئة الاقتراع .
٢. إذا لم يكن بالإمكان قراءة أي اسم من أسماء المرشحين المدونين فيها .
٣. إذا تضمنت الورقة عبارات مبهميئة .

ب - تضم أوراق الاقتراع الباطلة إلى محضر لجنة الفرز الفرعية وتوقع من اللجنة بعد أن تدون على كل منها سبب أو أسباب بطلانها .

المادة ٥٤ - تتولى اللجنة المركزية الفصل في الاعتراضات التي تقدم إليها أثناء إجراء عملية فرز الأصوات وتصدر القرارات التي تراها مناسبة بشأن تلك الاعتراضات بالسرعة التي تقتضيها إجراءات الفرز .

المادة ٥٥-١ - بعد انتهاء فرز الأصوات تنظم كل لجنة من لجان الفرز الفرعية محضراً على نسختين يوقع من رئيسها وعضوينا يتضمن ما يلي :

١. عدد الناخبين المسجلين في مركز الاقتراع .
٢. عدد الذين اقترعوا من أولئك الناخبين .
٣. عدد الأصوات التي نالها كل مرشح .
٤. عدد الأوراق التي استعملت في الاقتراع والتي لم تستعمل والتي انطقت وسبب انطافها .
٥. عدد أوراق الاقتراع التي لم يقرر لجنة الفرز قبولها أو رفضها .

ب - يبرق بالمحضر المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة قوائم الناخبين المؤشر فيها على أسماء الذين اقترعوا منهم والأوراق التي استعملت أو لم تستعمل في عملية الفرز وتسلم جميعها في الحال إلى اللجنة المركزية .

المادة ٥٦ - تجري عملية جمع الأصوات التي نالها كل مرشح وإعلان النتائج النهائية للانتخابات في الدائرة الانتخابية من قبل اللجنة المركزية بصورة علنية أمام الحاضرين من المرشحين أو المندوبين عنهم وتنظم اللجنة محضراً بذلك النتائج ترسل نسخة منه ومن جميع قراراتها والأوراق المتعلقة بالانتخاب إلى وزارة الداخلية للاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

المادة ٥٧ - يعتبر مأزقاً في الانتخاب المرشح الذي نال العدد الأكبر من أصوات المقترعين وإذا تساوت بين اثنين أو أكثر من المرشحين لمعد واحد فيمضد الانتخاب بينهما أو بينهم حسب مقتضى الحال في اليوم الذي يحدده وزير الداخلية على أن يجرى هذا الانتخاب خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ إجراء الانتخاب .

المادة ٥٨ - تعلن النتائج العامة للانتخابات من قبل وزير الداخلية كما وردت في محاضر الانتخابات المنظمة من اللجان المركزية للدوائر الانتخابية وذلك خلال مدة لا تزيد على يومين من وصول تلك المحاضر إلى وزارة الداخلية ويصدر وزير الداخلية إلى كل شخص انتخب نائباً في مجلس النواب شهادة انتخابية وينشر ذلك في الجريدة الرسمية .

المادة ٥٩ - لكل نائب أن يطعن في صحة انتخاب أي شخص عضو في مجلس النواب ويقدم هذا الطعن إلى الأمانة العامة للمجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب في دائرته الانتخابية متضمناً الأسباب القانونية التي يستند إليها في طعنه .

## الفصل الثامن

### الدعاية الانتخابية

المادة ٦٠-١ - يحون الدعاية الانتخابية حرة وفق أحكام هذا القانون ويسمح لأي مرشح القيام بها من تاريخ ابتداء مدة الترشيح ويستمر لليوم السابق مباشرة لليوم المحدد لإجراء الانتخاب حيث يحظر القيام به بأي نوع من أنواع الدعاية الانتخابية وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - يمنع تنظيم وعقد الاجتماعات الانتخابية والقاء الخطب الانتخابية في دور العبادة والمعاهد العلمية والأبنية التي تشغلها الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة أو الخاضعة لإشراف الحكومة .

المادة ٦١-١ - للمرشحين أن يصدروا الإعلانات والنشرات متضمنة أهدافهم والبيانات المتعلقة بخططهم ومناهج عملهم شريطة أن تحل أسألهم الصريحة وتعلن هذه الإعلانات والنشرات والبيانات من الرسوم .

ب - لا يجوز استعمال شعار الدولة الرسمي في الاجتماعات والإعلانات والنشرات الانتخابية وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم لغايات الدعاية الانتخابية كما يمنع استعمال مكبرات الصوت على وسائل النقل في الدعاية الانتخابية .

المادة ٦٢ - يحظر نشر أو الصاق أو وضع أي إعلان أو لافتة أو منشور انتخابي بها في ذلك الصور والرسوم والكتابات على الجدران والمحال الأخرى وتحدد الأماكن المخصصة لها من قبل مجلس الأمناء والمجالس البلدية والقروية في المدن والقرى والسلطات البلدية والمحلية في أي وقت إزالة أي مخالفة لهذا الحظر على نفقة من تتعلق بهم من المرشحين دون الطاعة إلى إناذهم .

المادة ٦٣ - لا يجوز أن تتضمن الخطابات والنشرات والإعلانات ووسائل الدعاية الانتخابية الأخرى التي يلقيها أو يصدرها أو يقوم بها المرشح التعريض أو الطعن بأي مرشح آخر بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو إثارة التفرقات الطائفية أو القبلية أو الاقليمية بين فئات المواطنين .

المادة ٦٤ - يحظر على موظفي الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والسلطات المحلية القيام بالدعاية الانتخابية لصالح أي من المرشحين .

المادة ٦٥ - يحظر على أي مرشح أن يقدم من خلال قيامه بالدعاية الانتخابية هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو عينية أو غير ذلك من المنافع أو يعيد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو بواسطة الغير بقصد التأثير على التصويت ، كما يحظر على أي شخص أن يطلب مثل تلك الهدايا أو التبرعات أو المساعدات أو الوعد بها من أي مرشح .

## الفصل التاسع

### جرائم الانتخاب

المادة ٦٦ - يعاقب من قبل محكمة البداية بالجس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تقل عن مائتي دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار أو بكلاً من العقوبتين كل من أدين بارتكاب أي من الأعمال التالية :

- أ - انتحل شخصية أو اسم غيره بقصد الاقتراع في الانتخاب .
- ب - استعمل حقه في الاقتراع أكثر من مرة واحدة .
- ج - حمل سلاحاً نارياً أو أي نوع آخر من الأسلحة أو أداة خطيرة على الأمن والسلامة العامة في أي مركز من مراكز الاقتراع يوم الانتخاب .
- د - الدخول بالقوة إلى مركز الاقتراع أو الفرز للتأثير على العمليات الانتخابية أو تأخيرها أو التعريض بسببها لأي من المبتدولين من إجراءاتها .
- هـ - التأثير على حرية الانتخاب أو إساقط العمليات الانتخابية بأي صورة من الصور .

كل من انتحل



و- العبث بأي صندوق من صناديق الاقتراع أو الجداول الانتخابية أو الأوراق المعدة للاقتراع أو سرقة أي من هذه الجداول أو الأوراق أو إتلافها أو الغيابة بأي عمل بقصد المس بسلامة إجراءات الانتخاب وسريته ، وفي هذه الحالة يعاقب بالحد الأعلى للمعقوبة المنصوص عليها في هذه المادة .

ز- ارتكب أي عمل من الأعمال المحظورة المنصوص عليها في المواد (٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥) من هذا القانون .

المادة ٦٧- يعاقب بالاشتغال الشاقة لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار كل من استولى أو حاول الاستيلاء على صندوق اقتراع قبل نزع الأصوات الموجودة بداخله ، ويعاقب بنفس المعقوبة كل من تدخل في تنفيذ هذه الجريمة أو حرض أو ساعد على ارتكابها .

المادة ٦٨- إذا ارتكب أي عضو من أعضاء اللجان المعينين لتنظيم واعداد الجداول الانتخابية أو تنقيحها أو إجراء عمليات الاقتراع والفرز واحصاء الأصوات أو أي من الموظفين المعهود اليهم الإشراف على هذه العمليات بموجب أحكام هذا القانون إيا من الانفعال التالية يعاقب بالمعقوبة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار أو بكلا المعقوبتين : -

أ- تعمد إدخال اسم شخص في أي جدول من الجداول الانتخابية لا يحق له أن يكون نائبا بمقتضى أحكام هذا القانون أو تعمد حذف أو عدم إدخال اسم شخص في تلك الجداول يحق له أن يسجل فيها كتأخر بمقتضى تلك الأحكام .

ب- أورد وهو عالم بذلك بيانا كاذبا في طلب الترشيح أو في الإعلان عنه أو في بيان من البيانات الواردة فيه أو في تاريخ تقديمه أو في أي محضر من المحاضر التي يتم تنظيمها بمقتضى هذا القانون أو في الاعتراض المقدم على الجداول الانتخابية أو في أي وثيقة أخرى يتم تنظيمها بمقتضى هذا القانون .

ج- استولى على أي وثيقة من الوثائق المتعلقة بالانتخاب بدون حق أو أخفاها أو ارتكب أي تزوير فيها بما في ذلك إتلافها أو تزويرها أو تشويهها .

د- أخر بدون سبب مشروع بدء عملية الاقتراع عن الوقت المحدد لذلك أو أوقفها بدون مبرر قبل الوقت المقرر لانتهائها بمقتضى هذا القانون أو تباطا في أي إجراء من إجراءاتها بقصد اعاقبتها أو تأخيرها .

هـ- لم يتم بفتح صندوق الاقتراع أمام الحاضرين من المرشحين أو المتدوين عنهم قبل البدء بعملية الاقتراع للتأكد من خلوه .

و- قرأ ورقة الاقتراع على غير حقيقتها وبصورة تخالف ما ورد فيها .

ز- امتنع عن تنفيذ أي حكم من أحكام هذا القانون المتعلقة بعمليات وإجراءات الاقتراع ولمز الأصوات أو خالف ذلك الحكم بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .

المادة ٦٩- يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا القانون ويحدد بمقدار المعقوبة على كل منها وفقا لأحكام قانون العقوبات المعمول به في ضوء المعقوبة المحددة لها في هذا القانون .

المادة ٧٠- كل مخالفة لأحكام هذا القانون لم ينص على معقوبة لها يعاقب مرتكبها بالمعقوبة لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تزيد على مائتي دينار أو بكلا المعقوبتين .

المادة ٧١- تسقط بالتقادم جميع جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا القانون بعد مرور ستة أشهر على تاريخ إعلان نتائج الانتخابات .

المادة ٧٢- لمجلس الوزراء إصدار الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٧٣- لويزر الداخلية إمداد العمليات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه على أن لا تخالف هذه العمليات أحكام القانون والنظام بأي صورة من الصور .

المادة ٧٤- يلغى قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وما طرأ عليه من تعديلات والأنظمة الصادرة بموجبيه على أن تبقى الإجراءات التي يتم بمقتضاها انتخاب أعضاء مجلس النواب القائمة عند صدور هذا القانون قائمة وقانونية إلى حين انتهاء ولاية ذلك المجلس لأي سبب من الأسباب .

المادة ٧٥- رئيس الوزراء والوزراء مكفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٨٦/٤/٢٩

### الحسين بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب الجاهلي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات د. يحيى الدين الحسيني	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء دوقان الهنداوي	وزير العمل والتربية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن
وزير الاشتغال العامة المهندس محمود الحوامدة	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخياط	وزير شؤون الارض المحظية مروان نودين	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحبوب
وزير الزراعة المهندس أحمد دحقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الأسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشر
وزير السياحة والآثار د. عيد النحيات	وزير النقل رجائي الدجاني	وزير الصحة د. زيد حمزة	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمد الخطيب

هكذا من المأهول

## جدول

## الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة

لكل منها في مجلس النواب

المادة ١ - تحقيقا للغايات المقصودة من المادة ٣١ من قانون الانتخاب لمجلس النواب، تكون الدوائر الانتخابية في المملكة لاغراض انتخاب مجلس النواب على الوجه المبين في هذا الجدول .

المادة ٢ - تعتمد احكام نظام التقسيمات الادارية المعمول به في تحديد المنطقة او المناطق التي تشملها كل دائرة من الدوائر الانتخابية :

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
١. محافظة العاصمة	١. مدينة عمان	٦. ستة نواب مسلمين
٢. محافظة العاصمة	( باستثناء مدينة عمان )	واحد منهم من الشراكسة والشيخان
منطقة ( أ )	٢. نائبان مسلمين	١. نائب واحد مسيحي
منطقة ( ب )	١. نائب واحد مسلم	
٣. قضاء وادي السير	٢. نائبان مسلمين	
٤. افضية سحاب والموتير والجيزة ( باستثناء بدو الوسط )	واحد منهم من الشراكسة والشيخان	١. نائب واحد مسلم
٥. قضاء نامصور		
٦. لواء مادبا	١. نائب واحد مسلم	
٧. قضاء ذيبان	١. نائب واحد مسيحي	
٨. مخيم الوحدات في عمان	١. نائب واحد مسلم	
٩. مخيم جبل الحسين في عمان	١. نائب واحد مسلم	
١٠. مخيم الحطمة		
١١. مخيم الطليبية		
١٢. محافظة القدس	١٢. مدينة القدس مع قضاء اريحا	٦. ستة نواب مسلمين
١٣. لواء رام الله	٤. اربعة نواب مسيحيين	
١٤. قضاء بيت لحم	٦. ستة نواب مسلمين	
	٢. نائبان مسيحيان	
	٤. اربعة نواب مسلمين	
	٤. اربعة نواب مسيحيين	

المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
٣. محافظة اربد	١٥. محافظة اربد	٧. سبعة نواب مسلمين
	١٦. مخيم اربد	١. نائب واحد مسيحي
	١٧. مخيم الحصن	١. نائب واحد مسلم
	١٨. لواء عجلون	٢. نائبان مسلمين
	١٩. لواء جرش	١. نائب واحد مسيحي
	٢٠. مخيم جرش	٢. نائبان مسلمين
	٢١. مخيم سبوق	١. نائب واحد مسلم
	٢٢. لواء ارمضا	١. نائب واحد مسلم
	٢٣. لواء الاغوار الشمالية	١. نائب واحد مسلم
	٢٤. لواء الكورة	١. نائب واحد مسلم
	٢٥. لواء بني كنانة	٢. نائبان مسلمين
٤. محافظة نابلس	٢٦. مدينة نابلس والقضاء	١٢. اثنا عشر نائبا مسلما
	٢٧. لواء جنين	٦. ستة نواب مسلمين
	٢٨. قضاء طولكرم	٦. ستة نواب مسلمين
٥. محافظة الخليل	٢٩. محافظة الخليل	١٠. عشرة نواب مسلمين
٦. محافظة البلقاء	٣٠. مدينة السلط وناحية زي	٣. ثلاثة نواب مسلمين
	٣١. محافظة البلقاء ( باستثناء مدينة السلط وناحية زي )	١. نائب واحد مسيحي
	٣٢. مخيم البقعة	٢. نائبان مسلمين
٧. محافظة الكرك	٣٣. محافظة الكرك	١. نائب واحد مسيحي
	٣٤. قضاء عسي	١. نائب واحد مسلم
	٣٥. قضاء الصافي	
	٣٥. لواء المزار الجنوبية ولواء القصير	٣. ثلاثة نواب مسلمين
٨. محافظة معان	٣٦. محافظة معان ( باستثناء بدو الجنوب )	١. نائب واحد مسيحي
	٣٧. لواء العقبة	١. نائب واحد مسلم
	٣٨. قضاء الشوبك	١. نائب واحد مسلم
	٣٩. قضاء وادي موسى	١. نائب واحد مسلم
٩. محافظة الزرقاء	٤٠. محافظة الزرقاء	٣. ثلاثة نواب مسلمين
	٤١. مخيم الزرقاء	واحد من الشراكسة والشيخان
	٤٢. مخيم حطين	١. نائب واحد مسيحي
		١. نائب واحد مسلم
		١. نائب واحد مسلم

هكذا من المأهول



المحافظة	الدائرة الانتخابية	عدد المقاعد النيابية المخصصة لها
١٠ محافظة المفرق	٢٣ محافظة المفرق (باستثناء بدو الشمال)	٢٠ نائبان مسلمان
١١ محافظة الطفيلة	٤٤ محافظة الطفيلة	٣٠ ثلاثة نواب مسلمين
١٢ البادية	٤٥ بدو الشمال	٢٠ نائبان مسلمان
	٤٦ بدو الوسط	٢٠ نائبان مسلمان
	٤٧ بدو الجنوب	٢٠ نائبان مسلمان

ويقصد بدو الشمال  
العشائر التالية :

١. بنو خالد
٢. السرحان
٣. العيسوي
٤. السريجة
٥. المساعيد
٦. الشرفيات
٧. العظيمات
٨. الطرافسة

ويقصد بدو الوسط عشائر  
بني صخر وهي :

١. النقيب
٢. الزين
٣. الكماينة
٤. سليط
٥. البقيش
٦. الخرشان
٧. الجبور
٨. الشرعة
٩. البداريين

ويقصد بدو الجنوب عشائر  
الحويطات وهي :

١. الملاحقة
٢. التوابه
٣. السليمانين
٤. النجيدات
٥. النعيمات
٦. الراعية
٧. الزوايدة
٨. الناعمين
٩. المحجلين
١٠. بني عطر

هكذا من الأصول

## نظام مجلس الوزراء

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٦  
فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٦

### نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام كادر ضباط القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٨٦) ويقرأ مع  
النظام رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام  
واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة ٣ من النظام الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-  
المادة ٣ -

بالرغم مما ورد في هذا النظام أو في أي تشريع آخر يحدد الراتب الأساسي والعلاوات لكل من القائد  
العام للقوات المسلحة الأردنية ورئيس هيئة الأركان ومدير المخابرات العامة بقرار من مجلس الوزراء  
بناء على تنسيب وزير الدفاع بالنسبة للقائد العام ورئيس هيئة الأركان ورئيس الوزراء بالنسبة لمدير  
المخابرات العامة .

### الحسين بن طلال

١٩٨٦/٤/٢٦

رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده
وزير الداخلية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة الخارجية ظاهر المصري
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الشيخ عبدالمعز الخطيب	وزير الاشغال العامة المهندس محمود الحوامدة	وزير التكوين والصناعة والتجارة د. رجائي المشر	وزير المالية د. حنا عوده
وزير النقل	وزير الطاقة والقوة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير التخطيط د. عبدالله التسور	وزير الزراعة المهندس احمد حقلان
وزير الاعلام والثقافة والسياحة والآثار محمود الخطيب	وزير المعدل رياض الشكمه	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الأرض المحتلة ظاهر كتمان
			وزير الشباب هشام الشراري

## نحو الحسين للعدل من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٦  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٦

نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام لسنة ١٩٨٦ ) ويقرا مع النظام رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلى وبأطرافه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من النظام الاصلى باضافة الفقرة (ا) التالية انبعاثا واعادة برغم الفترتين ١ و ١١ وبانها بحيث تصبحان (ب) و (ج) على التوالي :-

١ - بالرغم مما ورد في هذا النظام او في اي تشريع اخر يحدد الراتب الاساسي والعلاوات لكل من مدير الامن العام ومدير الدفاع المدني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

١٩٨٦/٤/٢٦

## الحسين بن طلال

وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء د. حازم نسييه	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة مروان الحمود	وزير الخارجية طاهر المصري	وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير العمل والتنمية الاجتماعية حسن الكايد
وزير المالية د. حنا عوده	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة د. رجائي المعشر	وزير الاشغال العميلة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير التخطيط د. عبدالله التسور	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب
وزير الشباب هشام الشراري	وزير شؤون الارض المحطة طاهر كنعان	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار محمد الخطيب

## نحو الحسين للعدل من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٠  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٦

نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء الشوبك صادر بالاستناد الى المادة ٢١ من قانون تشكيل المحاكم الشرعية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٢

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيل محكمة شرعية في قضاء الشوبك لسنة ١٩٨٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تشكل محكمة شرعية في قضاء الشوبك ويكون مكان انعقادها في بلدة الشوبك .

المادة ٣ - تكون دائرة اختصاص المحكمة قضاء الشوبك والقرى والمشار التابعة له وفق ما هو مبين في البند (ب) من الفقرة ١ من الجدول رقم ٨ الملحق بنظام التقسيمات الادارية رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٥ وما يطرأ عليه من تعديلات .

المادة ٤ - يلغى اي نص في اي نظام اخر يتعارض مع احكام هذا النظام .

١٩٨٦/٤/٢٠

## الحسين بن طلال

وزير الداخلية حسن الكايد	وزير دولة للشؤون البرلمانية د. سامي جوده	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير المواصلات محي الدين الحسيني	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء وزير الخارجية بالوكالة لوقان الهنداوي	وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس خالد الحاج حسن	وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة مروان الحمود
وزير الاشغال العميلة المهندس محمود الحوامده	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب	وزير شؤون الارض المحطة مروان دودين	وزير الشؤون الاقتصادية والتجارة مروان الحمود
وزير الزراعة المهندس احمد دخقان	وزير التعليم العالي د. ناصر الدين الاسد	وزير الطاقة والثروة المعدنية د. هشام الخطيب	وزير المالية د. حنا عوده
وزير الشباب د. عيد الدحيات	وزير النقل رجائي الدجاني	وزير الصحة د. زيد حمزه	وزير الاعلام والثقافة والسياحة والاثار محمد الخطيب

هكذا من الأشهر



صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة سلطنة عمان بشكلها التالي :-

### اتفاقية تبادل الاعفاء الضريبي

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

و

حكومة سلطنة عمان

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة سلطنة عمان تأسيسا على مبدأ المعاملة بالمثل ورغبة منهما في عقد اتفاق لتبادل الاعفاء الضريبي على دخل شركات ومؤسسات النقل الجوي قد اتفقتا على ما يلي :-

### المادة الاولى

تتعهد الحكومتان الموقعتان على هذا الاتفاق اعمالا للسلطة المخولة لهما بموجب القوانين المعمول بها في البلدين باعفاء دخل شركات ومؤسسات النقل الجوي الوارد تعريفها بعد في هذا الاتفاق من جميع انواع الضرائب على الدخل المستحقة على الارباح الناشئة من استغلال الخطوط الجوية الدولية التي تعمل عليها طائرتيها .

### المادة الثانية

١ - تعني عبارة ( الضرائب ) اي ضرائب من اي نوع تفرض على مجموع الدخل او جزء منه من قبل اي من الدولتين المتعاقبتين على ان يكون هذا الدخل او جزء منه ناتجا عن ممارسة نشاط النقل الجوي ويشمل ذلك اية ضرائب سابقة بتحقيق قبل نفاذ هذا الاتفاق كما يشمل اية ضرائب مفروضة او يجري فرضها بعد توقيع هذا الاتفاق .

ب - يقصد بعبارة ( شركات ومؤسسات النقل الجوي ) .

١ - شركة طيران الخليج المعروفة بـ ( طيران الخليج ) .

٢ - مؤسسات عالية ( الخطوط الجوية الملكية الاردنية ) .

ويجوز ان يستبدل و/او يضاف ببيان شركات ومؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل كل دولة شركات ومؤسسات نقل جوي أخرى وذلك عن طريق خطابات متبادلة بين الطرفين .

ج - يقصد بعبارة ( استغلال الخطوط الجوية ) النقل جوا للركاب والبضائع والبريد سواء كانت الطائرات الناقلة مملوكة او مستأجرة من قبل الشركات والمؤسسات المذكورة في هذا الاتفاق وسواء كان النقل بين اقليم احد البلدين واطليم البلد الآخر او اقليم دولة أخرى ويشمل ذلك مبيعات التذاكر والمستندات المستعملة لاغراض النقل الجوي .

### المادة الثالثة

على السلطات الضريبية في الدولتين المتعاقبتين تبادل المعلومات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الاتفاق والتعديلات التي تطرأ على قوانين الضرائب والتي تتعلق بسلاسه تنفيذه .

### المادة الرابعة

يبدأ سريان هذا الاتفاق بعد شهر من التصديق عليه من السلطات المختصة في البلدين .

### المادة الخامسة

يظل هذا الاتفاق ساريا ما لم يخطر احد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في انهاءه فينتهي العمل به بعد مضي ستة اشهر من تاريخ تسليم الاخطار الى الطرف الاخر .

### المادة السادسة

على كل دولة من الدولتين المتعاقبتين ان تخطر الدولة الاخرى باستكمال الاجراءات القانونية لتصديتها . تم توقيع هذا الاتفاق يوم الاربعاء المؤرخ ١٩٨٦/٤/٢٣م استنادا الى الصلاحيات القانونية المخولة للموقعين .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

عن حكومة سلطنة عمان

خميس بن حمد بن سيف

البطاشي

سلمان الطراونة

سفير سلطنة عمان

مدير عام دائرة ضريبة الدخل

لدى المملكة الاردنية الهاشمية

هذا من الأصول

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٦ الموافقة على بروتوكول التعاون في مجال الشباب والرياضة الذي تم توقيعه بين وزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الشباب في الجمهورية العراقية لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ بشكله التالي :

#### بروتوكول التعاون في مجال الشباب والرياضة بين وزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية ووزارة الشباب في الجمهورية العراقية لعامي ٨٦ و ١٩٨٧

انطلاقاً من أهمية التعاون الأخوي بين الشباب العراقي والأردني وضرورة تعميق وشائج المصير المشترك فقد تم الاتفاق بين وزارة الشباب في الجمهورية العراقية ووزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية على تنفيذ المواد التالية خلال عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ م .

#### المادة الأولى

##### في مجال تبادل الخبرات

يتم تبادل الزيارات بين المسؤولين في قطاع الشباب والرياضة في كلا القطرين الشقيقين من أجل تبادل المعلومات والخبرات والاطلاع على التجارب والنظم المعمول بها وكذلك الإنجازات المحققة في كلا القطرين على أن يتألف كل وفد من ٣ أشخاص ولفترة اسبوع واحد على الأقل .

#### المادة الثانية

##### في مجال الألعاب الرياضية

يتم تبادل الزيارات للفرق الرياضية في المؤسسات الشبابية واتحادات لرياضة في كلا القطرين وفي الألعاب التالية :-

( المصارعة - الجودو - الكرايه - التايكوندو - الكرة الطائرة - كرة السلة - القدم - الجباز - السباحة ..... ) .

#### المادة الثالثة

##### في مجال الرعاية العلمية

يتم تبادل الخبرات في مجال الأنشطة العلمية المختلفة مثل ( الفيزياء - الكيمياء - الفلك - الحاسبات الالكترونية ..... وغيرها ) والمشاركة في اللقاءات والدورات والمعسكرات والمعارض العلمية التي تعقد في كلا البلدين على أن يتم تحديد أنواع الأنشطة وعدد المشاركين وأوقاتها عن طريق المراسلات الرسمية وقبل وقت كاف .

#### المادة الرابعة

##### في المجال الثقافي والفني

يتم تبادل الخبرات في مجال الأنشطة الثقافية والفنية وذلك من خلال الزيارات واللقاءات المشتركة والمهرجانات والمعارض الفنية وفي المجالات التالية :-

١. الفنون التشكيلية .
٢. الفنون الشعبية .
٣. الفنون النغمية .
٤. الفنون المسرحية .
٥. في النشاطات الأدبية ( الشعر - النقد - المقال ..... وغيرها ) .
٦. النشاط المهني ( المنتجات اليدوية للشباب ) .

#### المادة الخامسة

##### في مجال التعاون لاعداد الكادر

١. يعمل الجانب العراقي على استقبال عدد من العاملين في قطاع الشباب والرياضة للاستفادة من الدورات التي يقيمها المعهد القومي للشباب ويتحمل نفقات السكن والنقل الداخلي .
٢. تعمل وزارة الشباب في الجمهورية العراقية على امداد وزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية ببعض المختصين في المجال الرياضي والشبابي على أن تحدد شروط الإنفاق بالمراسلات الثنائية .
٣. مشاركة كلا الطرفين في الدورات التدريبية الرياضية التي تنظم في البلد الآخر والتي يحاضر فيها كادر تدريبي متقدم او خبراء مختصين .
٤. نبذل وزارة الشباب في المملكة الأردنية الهاشمية مساعيها لقبول عدد من المدربين من وزارة الشباب العراقية في مجال الدورات التدريبية للطيران الآلي .
٥. تستقبل وزارة الشباب العراقية طيبيا بتخصصات الاردن للاطلاع على الطب الرياضي وتبادل الخبرات مع الاطباء العراقيين وكذلك تستقبل بعض العاملين الفنيين لغرض تأهيلهم .

#### المادة السادسة

##### في مجال الدراسات والبحوث

يشادال الطرفان الدراسات والبحوث والنشر والمجلات والاملام التي تنطق بالنشاطات الشبابية والرياضية في القطرين الشقيقين .

#### المادة السابعة

##### في مجال تنسيق المواقف

يتم التشاور والتنسيق بين الطرفين للمواقف في المؤتمرات واللقاءات الشبابية والرياضية العربية والعربية والدولية .

#### المادة الثامنة

- ١ - يتحمل البلد المرسل للوفود مصاريف النقل الخارجي .
  - ب - يتحمل البلد المضيف مصاريف الإقامة والنقل الداخلي والرعاية الصحية .
  - ج - يتم تحديد مواعيد وفترات تنفيذ الزيارات والنشاطات المتفق عليها في هذا البروتوكول بوقت مسبق وبمدة لا تقل من شهر من موعد التنفيذ .
  - د - يتم تحديد البعثات العمرية المشاركة في الفعاليات المختلفة حسب طبيعة كل فعالية .
  - هـ - يتم تحديد عدد المشاركين في الفعاليات المختلفة بوقت مسبق وبالطرق الرسمية .
  - و - يتم تجديد هذا البروتوكول في عام ١٩٨٧ في العاصمة العراقية .
  - ز - لا يحول هذا البروتوكول دون تنفيذ فعاليات أخرى تبذلها في تعزيز اواصر العلاقة الشبابية والرياضية بين القطرين الشقيقين .
- حرر البروتوكول في عمان في اليوم الثامن من شعبان لعام ١٤٠٦ هـ الموافق اليوم السابع عشر من شهر ابريل لسنة ١٩٨٦ .
- يدخل هذا البروتوكول حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه .

عن / المملكة الأردنية الهاشمية  
هشام الشراري  
وزير الشباب

من / الجمهورية العراقية  
نوري فيصل شاھر  
وزير الشباب

هكذا من الأشهر



قرار رقم ٢ لسنة ١٩٨٦  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم (د س ١٢٠٦٦/٢) تاريخ ١٤٠٦/١/٣٠ الموافق ١٩٨٥/١٠/١٤ المتضمن طلب بيان ما اذا كان النص الوارد في البند ١١ من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات (لا يسمح للمؤسسات الخيرية او الدينية باقتناء اكثر من حفلتين في السنة) ينسحب على النوادي الرياضية او النوادي الثقافية .

لدى الاطلاع على البند ١١ من الجدول المشار اليه اتنا الميث تحت عنوان الاعفاء من رسوم طوابع الواردات نجده ينص : تذاكر الدخول الى اماكن اللهو العامة عند تقيم فيها المؤسسات الخيرية او الدينية او النسوادي الرياضية او النوادي الثقافية حفلات لمنفعتها الخاصة كليا شريطة ان تصدر شهادة بذلك من متصرف اللواء او قائمقام القضاء التي تقيم فيه على ان لا يسمح للمؤسسات الخيرية او الدينية باقتناء اكثر من حفلتين في السنة الواحدة اما اذا زاد عدد هذه الحفلات عن ذلك فتكون تذاكر الدخول تابعة للرسم المنصوص عليه في الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الاصلي .

يستفاد مما تقدم بيانه ان الحفلات التي تقيمها النوادي الرياضية او الثقافية معفاة من رسوم طوابع الواردات لان البند المذكور قد اعفى المؤسسات الخيرية او الدينية او النوادي الرياضية او النوادي الثقافية من رسوم طوابع الواردات بصورة مطلقة في مستهل هذا البند واستثنى من هذا الاطلاق الحفلات التي تقيمها المؤسسات الخيرية او الدينية اذا زادت عن حفلتين في السنة الواحد قولا يجعل هذا الاستثناء شاملا للنوادي الرياضية او النوادي الثقافية .

بناء عليه نقرر ان النص الوارد في البند المذكور (لا يسمح للمؤسسات الخيرية او الدينية باقتناء اكثر من حفلتين في السنة) لا ينسحب على النوادي الرياضية او النوادي الثقافية .

هذا ما تقرر بصدد تفسير المادة المشار اليها في الطلب

قرار صادر بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦/٤/١٧ م .

عضو محكمة التمييز نسيب عازر	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز صلاح ارشيدات	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهاني
عضو مندوب وزارة المالية المستشار القانوني صبي الحسن		

قرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٦  
صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في محكمة التمييز بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم (م ١٣٨٥٤/١) تاريخ ١٤٠٦/٣/١٠ الموافق ١٩٨٥/١١/٢٣ المتضمن طلب بيان ما اذا كان النص الوارد في البند ١١ من الجدول رقم ٢ الملحق بقانون رسوم طوابع الواردات (لا يسمح للمؤسسات الخيرية او الدينية باقتناء اكثر من حفلتين في السنة) ينسحب على النوادي الرياضية او النوادي الثقافية .

وعلى كتاب المدير العام لمجلة الاثنين المؤرخ في ١٩ ايلول ١٩٨٥ الذي مفاده انه يعتبر مجلة الاثنين مجلة مهنية صحفية بالمعنى المقصود في عالم الصحافة وليس بالمعنى المقصود في المادة ٢ من قانون المطبوعات سواء من جهة الاصدار او جهة الشروط التي يجب توفرها في كل منها ان المشرع استثنى من المطبوعات الصحفية النشرات المهنية والمختصة التي تصدرها المؤسسات او الاندية .

لدى الاطلاع على اجراءات ترخيص مجلة الاثنين تبين لنا من كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٢٤٨/١/١/٧ تاريخ ١٤٠٤/١/٤ هـ الموافق ١٩٨٤/١/٧ المتضمن الموافقة على الترخيص للسيد عفتان الصباح ونايز حداد باصدار مطبوعة صحفية - غير سياسية - مختصة بالشؤون الثقافية والاجتماعية تصدر اسبوعيا في عمان باللغة العربية باسم الاثنين .

وتبين ايضا من كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٦٣٨١/١/١/٧ تاريخ ١٤٠٤/٩/٢٧ هـ الموافق ١٩٨٤/٦/٢٧ ان مجلس الوزراء قد وافق على نقل امتياز مجلة الاثنين من اسم السيد عفتان الصباح ونايز حداد الى شركة مؤسسة الاثنين للصحافة والنشر المسجلة باسماء المذكورين اتنا على ان تبقى شروط ترخيص هذه المجلة كما هي سابقا مطبوعة صحفية غير سياسية متخصصة بالشؤون الثقافية والاجتماعية وان تصدر اسبوعيا في عمان باللغة العربية .

وبالاطلاع على المادة الثانية من قانون المطبوعات المشار اليه اتنا نجدها عرفت المطبوعة الموقوتة بانها النشرة التي تصدر مرة في الاسبوع او في مدة اطول وتشمل الصحف والمجلات الاسبوعية والشهرية والفصلية وان المادة الرابعة من هذا القانون قد نصت/لا تعتبر مطبوعة صحفية النشرة الرسمية او المدرسية او المهنية الاختصاصية (غير مهنة الصحافة) او التي تصدرها الاندية المرخصة لغايات اطلاع اعضائها .

يستفاد مما تقدم ان مجلة الاثنين بحسب التعريف الوارد في المادة الثانية ونص المادة الرابعة المشار اليهما اتنا تعد مطبوعة موقوتة وليست نشره رسمية او مدرسية او مهنية اختصاصية او انها تصدر لناد مرخص لغايات اطلاع اعضائه بل هي مملوكة لشركة صحفية وتطبق عليها قواعد ترخيص وشروط المطبوعة الموقوتة .

هذا ما تقرر بصدد النص المطلوب تفسيره .

قرار صادر بتاريخ ٨ شعبان سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦/٤/١٧ م .

عضو محكمة التمييز نسيب عازر	عضو الرئيس الثاني لمحكمة التمييز صلاح ارشيدات	عضو رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طهاني
عضو مندوب وزارة الاعلام رئيس قسم الصحافة المحلية في دائرة المطبوعات والنشر عبد الحليم الطرودي		

هذا من المأهول

